**بحث بعنوان** :

# الترجيح بين الأدلة الفقهية عند الإمام الإثيوبي (ت:1442هـ) في كتابه ذخيرة العقبى: (وقت صلاة المغرب أنموذجاً)

Preference Between Juristic Evidences According to Imam Al-Ethiopi (d. 1442 AH) in His Book Dhakhirat al-Uqba: The Time of Maghrib Prayer as a Case Study

**إعداد:**


**أ. عبد المولى موسى عمر موسى**

Mr. Abdul-Mawla Musa Omar Musa

**محاضر مساعد بكلية القرآن الكريم وعلومه**

**جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية**

Assistant Lecturer, Faculty of the Holy Qur'an and Its Sciences, Sayed Mohammed Bin Ali Al-Senussi Islamic University

abdalmaula.m.mousa@ius.edu.ly

**أ. عز الدين عبد الله عبد السلام علي**

Mr Izz al-Din Abdullah Abd al-Salam Ali

**محاضر مساعد بكلية القرآن الكريم وعلومه**

**جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية**

Assistant Lecturer, Faculty of the Holy Qur'an and Its Sciences, Sayed Mohammed Bin Ali Al-Senussi Islamic University

ezzaldeen.a.ali@ius.edu.ly



**المراجعة اللغوية: أ. أكرم فايز حمد (عضو هيئة التدريس بكلية القرآن الكريم وعلومه الجامعة السنوسية**

**الملخص:**

يتناول هذا البحث منهج الإمام محمد علي آدم الإثيوبي رحمه الله في الترجيح بين الأدلة الفقهية من خلال كتابه ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، وذلك بتطبيقه على مسألة وقت صلاة المغرب، بهدف بيان كيفية تعامل الإمام مع الأحاديث التي يظهر بينها التعارض في الظاهر، والكشف عن الأسس الأصولية والحديثية التي اعتمد عليها في الترجيح، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي مع الاستفادة من المنهج المقارن، وقد خلص البحث إلى أن الإمام الإثيوبي رجَّح القول بامتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق، جامعًا بين أحاديث التعجيل وأحاديث الامتداد بحمل الأولى على وقت الفضيلة والثانية على وقت الجواز، كما أظهرت الدراسة أن الإمام اعتمد في ترجيحه على جملة من القواعد الأصولية والحديثية، من أبرزها: الترجيح بصراحة النص، وكثرة الطرق وتعدد الروايات، وتقديم القول على الفعل المحتمل، وإعمال الأدلة ما أمكن.

**الكلمات المفتاحية:**

الترجيح – الأدلة الفقهية – الإمام الإثيوبي – ذخيرة العقبى – وقت صلاة المغرب.

**Abstract:**

This study examines the methodology of Imam Muhammad Ali Adam Al-Ethiopi in weighing juristic evidences through his book Dhakhirat al-Uqba fi Sharh al-Mujtaba, by applying it to the issue of the time of Maghrib prayer. The study aims to clarify how the Imam dealt with hadiths that appear contradictory in meaning and to reveal the hadith-based and usul-based principles upon which he relied in preferring one evidence over another. The research adopts an inductive and analytical approach while benefiting from the comparative method. The study concludes that Imam Al-Ethiopi favored the opinion that the time of Maghrib extends until the disappearance of twilight, reconciling the hadiths encouraging early performance with those indicating extension by interpreting the former as referring to the time of virtue and the latter to the time of permissibility. The study also demonstrates that the Imam based his preference on several hadith and usul principles, most notably: preference based on the explicitness of the text, the multiplicity of chains and narrations, giving precedence to explicit statements over probable actions, and applying all evidences whenever possib.

**Keywords:**

Weighing Evidences – Juristic Evidences – Imam Al-Ethiopi – Dhakhirat Al-Uqba – Time of Maghrib Prayer

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فإن الترجيح بين الأدلة يُعد من أهم مباحث أصول الفقه، وتظهر أهميته في المسائل التي يظهر فيها التعارض بين الأدلة، فمن خلاله يُتوصل إلى الحكم الشرعي في تلك المسائل، كما يتبين من خلاله أيضاً مدى تمكن الفقيه من الجمع بين النصوص وفهم مراتب دلالاتها.

ومن العلماء المعاصرين الذين برزوا في هذا المجال الإمام محمد علي آدم الإثيوبي رحمه الله، وذلك من خلال كتابه ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، وهو شرح لسنن النسائي، تميز بالجمع بين الحديث والفقه والأصول.

وقد وقع اختيار مسألة وقت صلاة المغرب أنموذجاً لتطبيق منهج الإمام الإثيوبي في الترجيح؛ وذلك لأنها مسألة اختلف فيها الفقهاء قديماً وحديثاً، وفي الوقت نفسه تُظهِر بوضوح كيف يتعامل الإمام مع الأحاديث التي تبدو متعارضة في الظاهر.

وكان من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

1- قلة الدراسات التي تناولت منهج الإمام الإثيوبي الفقهي وأصول ترجيحاته.

2- أهمية مسألة أوقات الصلاة، وخصوصًا وقت المغرب، لارتباطها بما يقع فيه من تساهل أحيانًا أو تشدد أحيانًا أخرى.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على شخصية علمية معاصرة بارزة لم تُدرس اختياراتها الفقهية ومنهجها في الترجيح دراسة أكاديمية كافية، كما أنه يستخلص قواعد منهجية عامة في الترجيح الفقهي من خلال تطبيقها على مسألة جزئية وهي وقت المغرب.

وأما فيما يتعلق بالدراسات السابقة في هذا الموضوع، فبعد البحث تبين أن هناك دراسات تناولت جوانب من حياة الإمام الإثيوبي أو منهجه في شرح الحديث، منها:

1- رسالة ماجستير بعنوان: مسلك العلامة المحدث محمد علي آدم الإثيوبي رحمه الله في شرح الأحاديث (كتاب الطهارة من شرح سنن النسائي أنموذجاً) للباحثتين: حليمة ضيف وناريمان زبيدي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر 1442هـ/2021م.

2- بحث محكم بعنوان: الإمام الأثيوبي وكتابه ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، للباحثة: راوية بن عمر الجعيدي، نشر في العدد 31 من المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، 1440هـ/2019م.

ولم يُعثر على دراسة مستقلة تناولت منهج الإمام الإثيوبي في الترجيح الفقهي من خلال كتاب ذخيرة العقبى، خاصة في مسائل أوقات الصلاة، وهو ما يسعى إليه هذا البحث من خلال دراسة مسألة وقت المغرب أنموذجًا.

**إشكالية البحث:**

الأسئلة التي يحاول هذا البحث الإجابة عنها هي:

1- كيف تعامل الإمام الإثيوبي مع الأحاديث التي تبدو متعارضة في الظاهر حول وقت صلاة المغرب؟

2- ما هي الأسس والقواعد التي اعتمد عليها في الترجيح بين الأدلة في هذه المسألة؟

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

1- التعريف بالإمام محمد علي آدم الإثيوبي ومنهجه العام في كتابه ذخيرة العقبى.

2- عرض منهجه في الترجيح بين الأدلة الفقهية من خلال تحليل كلامه في مسألة وقت المغرب.

3- استخلاص القواعد التي سار عليها في ترجيحه.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مناهج البحث الآتية:

1- المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبع كلام الإمام محمد بن علي آدم الإثيوبي في المواضع التي تناول فيها مسألة وقت المغرب في كتاب «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»، وجمع نصوصه المتعلقة بها.

2- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل أقوال الإمام الإثيوبي وأدلته ومناقشاته؛ للوقوف على منهجه في الترجيح، واستنباط الأسس والقواعد التي اعتمد عليها في اختيار القول الراجح.

3- المنهج المقارن: وذلك بمقارنة أقوال الفقهاء في المسألة، وبيان أدلتهم ومناقشاتها؛ لإبراز مواضع الاتفاق والاختلاف ووجه الترجيح.

**خطة البحث**

قسم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

**المقدمة:**

**التمهيد:** مفهوم الترجيح وأحكامه

**المبحث الأول: التعريف بالإمام الإثيوبي، وكتاب ذخيرة العقبى**

**المطلب الأول:** التعريف بالإمام الإثيوبي رحمه الله

**المطلب الثاني:** التعريف بكتاب ذخيرة العقبى

**المبحث الثاني: منهج الإمام الإثيوبي في الترجيح من خلال مسألة وقت المغرب**

**المطلب الأول:** عرض المسألة

**المطلب الثاني:** مسالك وقواعد الترجيح عند الإمام الإثيوبي في مسألة وقت المغرب

**الخاتمة:** وتحتوي على النتائج والتوصيات.

**قائمة المصادر والمراجع.**

## التمهيد

## مفهوم الترجيح وأحكامه

### أولًا: تعريف الترجيح لغةً واصطلاحًا

### 1- تعريف الترجيح لغةً

الترجيح مصدر رجَح، ويدل على رزانة وزيادة، يقال: رجح الشيء، وهو راجح، إذا رزن، و رجح الميزان إذا مال لثقل أحد الجانبين.[1]

### 2- تعريف الترجيح اصطلاحًا

تعددت تعريفات الأصوليين للترجيح؛ تبعًا لاختلافهم في حقيقته، على النحو التالي:

أ- عرَّفه فريق بأنه: «تقوية أحد الطرفين على الآخر كي يغلب على الظن صحته»[2]، ويظهر من التعريف أن حقيقة الترجيح عندهم هي فعل المجتهد.

ب- عرَّفه فريق آخر بأنه: «اقتران أحد الصالِحَين للدلالة بما يوجب العمل به وإهمال الآخر»[3]، ويظهر من التعريف أن حقيقة الترجيح عندهم هي وصف قائم بالدليل.

ج- عرَّفه بعض المتأخرين بأنه: «تقديم المجتهد لأحد الدليلين المتعارضين؛ لما فيه من مزية معتبرة تجعل العمل به أولى من الآخر»[4]، وهذا التعريف يجمع بين كون الترجيح قائمًا على مزية في الدليل، وبين كونه عملية اجتهادية يقوم بها المجتهد عند تعارض الأدلة الظنية، مع بيان الغاية من الترجيح، وهي العمل بالراجح[5]، وهو التعريف المختار للترجيح.

### ثانياً: شروط الترجيح

ذكر علماء الأصول شروطًا لصحة الترجيح بين الأدلة، من أبرزها:

---

[1]- ينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، (1399هـ/1979م)، مادة (رجح)، 489/2؛ لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، (1414هـ)، مادة (رجح)، 177/13.

[2]- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، دار الكتبي، القاهرة، ط1، (1414هـ/1994م)، 145/8.

[3]- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ط، د.ت، 239/4 بتصرف.

[4]- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، (1420هـ/1999م)، 2423/5؛.

[5]- ينظر: الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل – المصادر – الحكم الشرعي)، محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، (1427هـ/2006م)، 422/2.

**1- عدم ثبوت النسخ**

فإذا ثبت أن أحد الدليلين ناسخ للآخر امتنع الترجيح، وصار الواجب العمل بالناسخ.[6]

**2- أن يكون الترجيح بين دليلين ظنيين**

لأنه لا تعارض بين قطعي وقطعي من حيث الأصل، ولا بين ظني وقطعي، ولا يُتصور الترجيح بينهما.[7]

**3- استواء الدليلين في الحجية**

لأنه لا يصح ترجيح ما كان حُجَّة على ما ليس بحُجَّة، فلا ترجيح بين الصحيح والموضوع؛ لأن الموضوع ليس حجة أصلًا، وإنما يكون الترجيح بين دليلين معتبرين في الجملة.[8]

**4- تعذر الجمع بين الدليلين**

لأن الجمع أولى من الترجيح؛ إذ فيه إعمال للدليلين كليهما، بينما الترجيح يقتضي العمل بأحدهما وترك الآخر[9].

**5- وجود مرجِّح معتبر**

وهو الوصف القائم بأحد الدليلين، مما يجعله في نظر المجتهد أقوى الدليل من الآخر.[10]

**ثالثاً: حكم العمل بالدليل الراجح**

ذهب جمهور الأصوليين إلى وجوب العمل بالدليل الراجح وترك المرجوح، واستدلوا على ذلك بعمل الصحابة -رضي الله عنهم- بالترجيح بين الأخبار، ولم يُخالف في ذلك إلا بعض المتكلمين والظاهرية، فقالوا بالتوقف أو التخيير، إلا أن قول الجمهور هو المعتمد؛ لأن العمل بالمرجوح مع

---

[6]- ينظر: الإشارة في أصول الفقه، الباجي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1424هـ/2003م)، ص83.

[7]- ينظر: شرح مختصر المنتهى، عضد الدين الإيجي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1424هـ/2004م)، 645/3.

[8]- ينظر: لمحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1997م)، 397/5؛ المهذب في علم أصول الفقه المقارن، 2424/5.

[9]- ينظر: شرح مختصر المنتهى، 3/ 645.

[10]- ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، 5/ 2424.

وجود الراجح مخالف لمقتضى النظر الصحيح، وأن العقل يقضي بتقديم الأقوى على الأضعف، كما أن الترجيح هو الطريق العملي لدفع التعارض الظاهري بين الأدلة.[11]

## المبحث الأول

## التعريف بالإمام الإثيوبي، وكتاب ذخيرة العقبى

### المطلب الأول: التعريف بالإمام الإثيوبي -رحمه الله-

#### أولاً: اسمه ونسبه ولقبه

هو محمد بن الشيخ علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الوَلَّوِي، الورهمني الأصل، اللجهدي[12] المهاجر، ويُعرف بالإثيوبي نسبةً إلى بلاد إثيوبيا، والولوي نسبة إلى إقليم وَلَّو بإثيوبيا.[13]

#### ثانياً: مولده ونشأته

ولد الإمام محمد علي آدم الإثيوبي سنة 1366هـ تقريبًا الموافق 1945م في منطقة وَلَّو بإثيوبيا.

ونشأ في بيت علم وصلاح، فكان والده الشيخ علي بن آدم فقيهاً أصولياً من أهل العلم والفضل، مما أسهم في توجيهه إلى طلب العلم منذ صغره، فحفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، ثم تلقى مبادئ العلوم الشرعية واللغوية على علماء بلده، فدرس الفقه، والنحو، والصرف والعقيدة، والحديث، والأصول، ثم اتجه بعد ذلك إلى التوسع في علوم الحديث خاصة، فبرز فيه مبكرًا، وظهرت عليه أمارات النبوغ والتحقيق[14].

#### ثالثاً: رحلته

هاجر الإمام الإثيوبي إلى المملكة العربية السعودية؛ فراراً بدينه بعد الاحتلال الشيوعي لبلده، واستقر في مكة المكرمة، وهناك اتصل بكبار العلماء، ولازم حلقات العلم، واستفاد من علماء الحرمين الشريفين.

---

[11]- ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، 145/8؛ نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين الهندي، تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف وسعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط1، (1416هـ/1996م)، 3652/8؛ شرح مختصر المنتهى، 645/3؛ المحصول، 397/5.

[12]- اللجهدي: يبدو أنها نسبة محلية إثيوبية، ولم نقف على تحديد دقيق للموضع أو الجماعة المنسوب إليها في المصادر المتاحة.

[13]- ينظر: ترجمته التي كتبها بنفسه، الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ محمد بن علي بن آدم الإثيوبي، https://aletioupi.com/.

[14]- المرجع نفسه.

كما عمل بالتدريس في دار الحديث الخيرية بمكة المكرمة، وأسهم في تخريج عدد كبير من طلاب العلم من مختلف البلدان الإسلامية، وظل مشتغلاً بالتعليم والتأليف والتحقيق إلى آخر حياته.[15]

**رابعاً: شيوخه وتلاميذه**

بدأ -رحمه الله- بحفظ القرآن الكريم على والده، ثم على الشيخ محمد قَيُّو، ثم تلقى العلوم الشرعية على عدد كبير من المشايخ في بلده إثيوبيا، فكان من أبرزهم: والده العلامة علي بن آدم (ت 1412هـ)، والشيخ محمد سعيد الدري، والشيخ عبد الباسط الإتيوبي، والشيخ محمد زين الإتيوبي (ت 1395هـ)، والشيخ محمد بن رافع بن بصيري، والشيخ محمد ياسين الفادني المكي (ت 1410هـ)، وغيرهم.

تخرج على يدي الإمام رحمه الله عدد كبير من طلاب العلم من شتى أنحاء العالم الإسلامي، خصوصًا في مكة المكرمة ودار الحديث الخيرية وحلقات المسجد الحرام.[16]

**خامساً: مؤلفاته**

ترك الإمام الإثيوبي -رحمه الله- إرثاً علمياً كبيراً؛ بلغ أكثر من خمسين كتابًا في مختلف الفنون، من أشهرها:

1- ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، وهو شرح على سنن النسائي، ويُعد من أعظم مؤلفاته.

2- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، وهو شرح على صحيح مسلم.

3- قرة العين في تلخيص تراجم رجال الصحيحين.

4- إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر.

5- الدرة المضية في نظم توحيد رب البرية.

وله مؤلفات ورسائل أخرى في مصطلح الحديث، والعقيدة، والفقه، واللغة، والتراجم.[17]

---

[15]- المرجع نفسه؛ إضاءات من حياة الشيخ المحدث محمد بن آدم الإتيوبي من خلال صحبته ثلاثين عاماً، سالم بن صالح العماري، مركز سلف للبحوث والدراسات، بدون طبعة، (1442هـ/2021م)، ص12.

[16]- ترجمته التي كتبها بنفسه، الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ محمد بن علي بن آدم الإثيوبي، https://aletioupi.com/.

[17]- ينظر: محمد بن علي بن آدم الأثيوبي، فهرس المؤلفين، المكتبة الشاملة، https://shamela.ws/author/445 .

**سادساً: وفاته**

توفي –رحمه الله– في مكة المكرمة صباح الخميس، الموافق للحادي والعشرين من شهر صفر سنة 1442هـ، الموافق 2020م، بعد حياة حافلة بالعلم والتعليم والتأليف.[18]

**المطلب الثاني: التعريف بكتاب ذخيرة العقبى**

**أولاً: اسم الكتاب**

ذكر الإمام رحمه الله في مقدمة كتابه اسم الكتاب، فقال: "وسميته "ذخيرة العقبى، في شرح المجتبى" وإن شئت قلت: "غاية المنى فى شرح المجتنى".[19]

**ثانياً: سبب التأليف**

ذكر الإمام رحمه الله سبب تأليفه لهذا الكتاب قائلاً: "لما رأيت سنن الإمام الحافظ الحجة أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله تعالى، المسماة بالمجتبى– بالباء أو المجتنى –بالنون– لم يقع لها شرح يحل ألفاظها حق حل، ويبين معانيها أتم تبيين، ويتكلم على رجال أسانيدها وغوامض متونها، ويستنبط منها الأحكام، إذ تحت كل حديث خبايا أسرار، وضمن كل أثر خفايا أنوار، وكيف لا؛ وهو كلام من أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصار[20] صلى الله عليه وسلم"[21].

**ثالثاً: تاريخ تأليف الكتاب**

لم يذكر الإمام تاريخ ابتدائه تأليف الكتاب، ولكنه ذكر في خاتمته تاريخ الانتهاء، فقال: "قد انتهيت منْ كتابة الجزء الأربعين منْ شرح سنن الإمام الحافظ الحجة أبي عبد الرحمن النسائيّ رحمه الله تعالى، المسمّى "ذخيرةَ العُقْبَى فِي شرح المجتبى"، أو "غايةَ المنى فِي شرح المجتنى"، في أول شهر ربيع الثاني ليلة الاثنين المبارك 1/ 4/ 1421هـ الموافق 3 / يوليه/ 2000م."[22]

---

[18]– ترجمة الشيخ محمد بن آدم الإثيوبي، مركز سلف للبحوث والدراسات، https://salafcenter.org/5310/ ؛ إضاءات من حياة الشيخ المحدث محمد بن آدم الإتيوبي من خلال صحبته ثلاثين عاماً، سالم بن صالح العماري، ص17.

[19]– ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن علي بن آدم الإثيوبي، دار المعراج الدولية للنشر (جـ1–5)، ودار آل بروم للنشر والتوزيع (جـ6–40)، ط1، (1416–1424هـ)، 6/1.

[20]– لفظ (اختصار) كُتِب خطأً، والصحيح ( اختصاراً) ولكن جاء في الهامش السفلي للكتاب أنه كتب هكذا لأجل الوقف عليه بالسكون مراعاة للقافية.

[21]– ذخيرة العقبى، 1/ 5.

[22]– المرجع نفسه، 40/ 422.

**رابعاً: منهج الكتاب وسماته**

على الرغم من أن الإمام -رحمه الله- صرَّح بمنهج الكتاب في مقدمته[23]، إلا أنه بالنظر في الكتاب نجد عناصر أخرى لم تذكر في المقدمة، جعلته يتميز بمنهج علمي متكامل، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

**1- العناية بالصناعة الحديثية**

يظهر اهتمام الإمام الإثيوبي بعلم الحديث روايةً ودرايةً، ويتضح ذلك من خلال عزوه الأحاديث إلى مصادرها الأصلية وبيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، والمقارنة بين الروايات المختلفة للحديث الواحد ومناقشة العلل الحديثية والترجيح بين الأسانيد، مع الاستفادة من أقوال المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتضعيف[24].

**2- الجمع بين الفقه والحديث**

لا يقتصر الإمام الإثيوبي على الجانب الحديثي فقط، بل يملك القدرة على الربط بين الحديث والفقه، وهو ما ظهر جلياً في كتابه، فهو يذكر أقوال الفقهاء في المسألة، وينسب الأقوال إلى أصحابها بدقة، ويعرض أدلة كل مذهب، ثم يناقش الأدلة مناقشة أصولية وفقهية، ويختار القول الراجح بناءً على قوة الدليل[25].

**3- عدم التعصب المذهبي**

من أبرز المظاهر في منهج الإمام الإثيوبي تحرره من التعصب المذهبي، مع احترامه للأئمة وتقديره لهم، ومن أوضح الأمثلة على ذلك قوله عند مناقشة مسألة وقت المغرب بعد نقله لكلام النووي: "وهكذا يجب على المسلم أن يكون مع الحق حيثما كان، ويعتذر عن الأئمة الذين خالفوه بوجوه الأعذار الصحيحة".[26]

**4- كثرة النقل عن المحققين ومناقشتهم.**

يعتمد الإمام الإثيوبي كثيرًا على أقوال كبار المحققين من العلماء، مثل: النووي وابن حجر والصنعاني، وابن دقيق العيد، وابن عبد البر، وغيرهم، ومع ذلك لا يقتصر على النقل، بل يناقش ويعقّب ويرجح.

---

[23]- المرجع نفسه، 1/ 150-152.

[24]- ينظر: ذخيرة العقبى، 7/ 11، 100، 101، 109، 110.

[25]- ينظر: المرجع نفسه، 7/ 42، 44، 47، 48.

[26]- المرجع نفسه، 7/ 48، 49.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك إطالته في نقل كلام النووي في مسألة وقت المغرب، ثم تعقيبه عليه بالإشادة بمنهجه في عدم التعصب للمذهب، ثم يورد مناقشات الشوكاني التي ينتصر فيها لدلالة الحديث الظاهرة، ويرجّح أن النص صريح في الامتداد، مع الاستفادة من تقريرات السندي في شرح ألفاظ الحديث ودلالاته[27].

**5- العناية بقواعد النحو والصرف**

فهو أحيانًا يطيل في شرح قواعد إعرابية وصرفية، كما في شرحه لقاعدة جزم الفعل المضاعف الآخر من خلال حكاية طويلة عن الفقيه البوعصامي وأبي الحسن الشلوبين، وصولاً إلى نظم شعري في ذلك، وهذا يدل على سعة اطلاعه في النحو والتصريف.[28]

**6- التنظيم المنهجي**

يمتاز الكتاب بحسن الترتيب والتنظيم، حيث يسير الإمام غالبًا وفق منهج واضح يتمثل في ذكر الحديث وتخريجه وشرح ألفاظه وبيان المسائل الفقهية المستفادة منه وعرض الخلاف ومناقشة الأدلة والترجيح.[29]

**7- التزام الأمانة العلمية في النقل والتوثيق، والتنبيه على التصحيفات والأخطاء.**

ويتجلى ذلك في ذكر مصادره ومراجعه جميعاً برقم الجزء والصفحة، سواء كان النقل حرفياً أم بالمعنى، كما أنه كثيراً ما ينبه على ما يرد في هذه النقول من خطإٍ أو تصحيف.[30]

## المبحث الثاني

## منهج الإمام الإثيوبي في الترجيح بين الأدلة من خلال مسألة وقت صلاة المغرب

### المطلب الأول: عرض المسألة

**أولاً: تصوير المسألة:**

صوَّر الإمام الإثيوبي المسألة عند شرحه لحديث عبد الله بن عمرو في باب آخر وقت المغرب لمّا أورد مسائل تتعلق بهذا الحديث، تحديداً في المسألة الخامسة في ذكر مذاهب العلماء في آخر

---

[27]- ينظر: ذخيرة العقبى، 7/ 7، 11، 30، 42، 47، 48، 123، 140، 199، 200.

[28]- ينظر: المرجع نفسه، 6/ 425-11 ؛ 7/ 49-54.

[29]- ينظر: المرجع نفسه، 1/ 150-151.

[30]- ينظر: المرجع نفسه، 1/ 150-151 ؛ 548/5 ؛ 23،26/7 ؛ 73/10.

وقت المغرب، فقال: "اختلفوا في المغرب هل لها وقت مُوَسَّع كسائر الصلوات، أو لا؟"[31]، فبعد أن اتفق الفقهاء على أن أول وقت صلاة المغرب هو غروب الشمس، اختلفوا آخر وقتها.[32]

**ثانياً: عرض أقوال الفقهاء وسبب الخلاف**

ذكر الإمام –رحمه الله– أقوال الفقهاء في المسألة على النحو التالي:[33]

**القول الأول:** أَنّ وقتها واحد غير موسع، وهو عقب غروب الشمس بقدر ما يتطهر ويستر عورته، ويؤذن ويقيم، وهو أشهر الروايات عن مالك[34]، وعن الشافعيّ[35]، وبه قال الأوزاعيّ[36]

**القول الثاني:** أَنّ وقتها موسع، وهو ما بين غروب الشمس إلى مغيب الشفق.

وهو قول جمهور الفقهاء، أبو حنيفة وأحمد وأبو ثور، وروي عن مالك والشافعيّ[37] ، وهو قول سفيان الثوري وإسحاق[38].

ثم بيَّن –رحمه الله– سبب الخلاف نقلاً عن ابن رشد، فقال: "وسبب اختلافهم في ذلك معارضة حديث إمامة جبريل في ذلك لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وذلك أن في حديث إمامة جبريل أنه صلى المغرب في اليومين في وقت واحد، وفي حديث عبد الله «ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق» فمن رجح حديث إمامة جبريل جعل لها وقتاً واحداً، ومن رجح حديث عبد الله جعل لها وقتاً موسَّعاً"[39]

---

31– ذخيرة العقبى، 42/7، وذكر الإمام الإثيوبي أن هذا الكلام نقله عن ابن رشد الحفيد من بداية المجتهد، 103/1.

32– ينظر: المرجع نفسه، 42/7.

33– ينظر: المرجع نفسه، 12/7.

34–بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، دار الحديث، القاهرة، ط1، (1425هـ/2004م)، 103/1.

35– الأم، الشافعي، 92/1، دار المعرفة – بيروت، بدون طبعة، (1410هـ/ 1990م).

36– الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ابن المنذر، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد، دار طيبة، الرياض، ط1، (1405هـ/1985م)، 334/2.

37– بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (1406هـ/1986م)، 123/1؛ بداية المجتهد، 103/1؛ الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، الماوردي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1419هـ/1999م)، 20/2؛ مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، (1401هـ/1981م)، 52/1.

38– الأوسط، 335/2.

39– ذخيرة العقبى، 42/7،43 ؛ بداية المجتهد، 103/1.

**ثالثاً: الأدلة**

**أ- أدلة القول الأول:**

**1**- عن جابر بن عبد الله: «**أَنَّ جِبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُعَلِّمُهُ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ، فَتَقَدَّمَ جِبْرِيلُ، وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، وَأَتَاهُ حِينَ كَانَ الظِّلُّ مِثْلَ شَخْصِهِ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ، فَتَقَدَّمَ جِبْرِيلُ، وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَتَقَدَّمَ جِبْرِيلُ، وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، فَتَقَدَّمَ جِبْرِيلُ، وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، فَتَقَدَّمَ جِبْرِيلُ، وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى الْغَدَاةَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْيَوْمَ الثَّانِيَ حِينَ كَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ مِثْلَ شَخْصِهِ، فَصَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعَ بِالأَمْسِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ كَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ مِثْلَ شَخْصَيْهِ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالأَمْسِ، فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالأَمْسِ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، فَنِمْنَا، ثُمَّ قُمْنَا، ثُمَّ نِمْنَا، فَأَتَاهُ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالأَمْسِ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ امْتَدَّ الْفَجْرُ، وَأَصْبَحَ، وَالنُّجُومُ بَادِيَةٌ مُشْتَبِكَةٌ فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالأَمْسِ، فَصَلَّى الْغَدَاةَ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ وَقْتٌ.**»[40]

**وجه الاستدلال:** جاء في الحديث أنه صلى المغرب في اليومين لوقت واحد، وهو غروب الشمس، فدلَّ على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد، مُقَدَّر بمقدار فعلها مع تحصيل شروطها. [41]

**2**- عن رافع بن خديج قال: «**كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا، وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ**»[42].

---

[40]- سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، دار الرسالة العالمية، ط1، (1439هـ)، كتاب المواقيت، باب آخر وقت العصر، رقم (513)، 349/1، 350، وصححه ابن الملقن في البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرين، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، (1425هـ)، 166/3.

[41]- ذخيرة العقبى، 6/ 673.

40- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، (1422هـ)، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب، رقم (559)، 116/1.

**وجه الاستدلال:** أن مداومة النبي عليه السلام على تعجيل صلاة المغرب عقب غروب الشمس مباشرة، حتى ينصرف المصلي والضوء باقٍ، تدل على أن وقتها مُضيَّق.[43]

**ب- أدلة القول الثاني:**

**1**- عن بريدة بن الحصيب قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأله عن وقت الصلاة، فقال: «**أَقِمْ مَعَنَا هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ، فَأَمَرَ بِلَالاً، فَأَقَامَ عِنْدَ الْفَجْرِ، فَصَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ أَمَرَهُ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَمَرَهُ حِينَ رَأَى الشَّمْسَ بَيْضَاءَ، فَأَقَامَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَمَرَهُ حِينَ وَقَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَمَرَهُ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، فَأَقَامَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَمَرَهُ مِنَ الْغَدِ، فَنَوَّرَ بِالْفَجْرِ، ثُمَّ أَبْرَدَ بِالظُّهْرِ، وَأَنْعَمَ أَنْ يُبْرِدَ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ، وَأَخَّرَ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ، فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، فَصَلاَّهَا، ثُمَّ قَالَ: "أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ وَقْتُ صَلَاتِكُمْ مَا بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ.**»[44]

**وجه الاستدلال:** أن النبي عليه السلام أمر بلالاً في اليوم الأول بإقامة صلاة المغرب عند غروب الشمس وفي اليوم الثاني صلاَّها قبل مغيب الشفق، فدلَّ على أن وقت المغرب يمتد إلى مغيب الشفق.[45]

**2**- عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « **وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ. وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ، مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبْ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ**»[46]

**وجه الاستدلال:** أن قوله: «**وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبْ الشَّفَقُ**» يدل صراحة على أن وقت المغرب يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر.[47]

---

43- ينظر: فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، ط1، (1380-1390هـ) 41/2.

42- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، بدون طبعة، (1374هـ/1955م)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم (613)، 428/1.

45- ينظر: ذخيرة العقبى، 7/ 12.

44- صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم: 613، 1/ 428.

47- ينظر: ذخيرة العقبى، 7/ 38.

**رابعاً: المناقشة**

بعد أن استعرض الإمام الإثيوبي -رحمه الله- أقوال الفقهاء وأدلتهم في مسألة وقت المغرب، ناقش تلك الأدلة مناقشة علمية، وتتبَّع أوجه الاستدلال، وبيَّن مواضع القوة والضعف فيها، على النحو الآتي:

**1- حديث إمامة جبريل عليه السلام:**

يرى الإمام الإثيوبي أن حديث إمامة جبريل عليه السلام لا يدل على حصر الوقت في أول الغروب، بل هو لبيان وقت الفضيلة والاختيار، بدليل قوله عليه السلام في آخر الحديث: « **مَا بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ وَقْتٌ**» فجعل لكل صلاة وقتين: أول الوقت وآخره، وصلاة المغرب داخلة في هذا العموم.[48]

**2- حديث رافع بن خديج**

يرى الإمام الإثيوبي أن حديث رافع بن خديج: «**كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا، وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ**» يدل على المبادرة والتعجيل، وهو محمول على استحباب التعجيل، لكن دلالته على تضييق الوقت محل نظر؛ لأن الفعل لا يدل على المنع من التأخير ما لم يقترن بنهي، إضافة إلى أنه قد ثبت في أحاديث أخرى صحيحة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أخَّر المغرب إلى ما قبل مغيب الشفق، كما في حديث بريدة: «**ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ**»، ولو كان التأخير غير جائز لما فعله النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا أقرَّه.[49]

**3- حديث عبد الله بن عمرو وبريدة بن الحصيب**

يقرر الإمام أن حديثَي عبد الله بن عمرو وبريدة بن الحصيب يمثل كل منهما نصاً صريحاً صحيحاً في امتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق، لا معارض له يُقدَّم عليه.[50]

---

[48]- ينظر: ذخيرة العقبى ، 7/47،48.

[49]- ينظر: المرجع نفسه، 7/13،19.

[50]- ينظر: المرجع نفسه، 7/41،48.

**خامساً: الترجيح**

بعد عرض الإمام –رحمه الله– لأقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشة الأدلة رجح القول الثاني بقوله: " فاتضح بهذا كله كون أرجح المذاهب هو مذهب من قال بأن آخر وقت المغرب هو غروب الشفق الأحمر، لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في ذلك."[51]

**المطلب الثاني: مسالك وقواعد الترجيح، عند الإمام الإثيوبي في مسألة وقت المغرب**

بعد أن استعرض الإمام الإثيوبي أقوال الفقهاء، وأورد أدلة هذه الأقوال وقام بمناقشة الأدلة، رجَّح القول بامتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق، موافقاً للجمهور ومن وافقهم من المحققين، ومستندًا في ترجيحه إلى جملة من المسالك الحديثية والأصولية، ويمكن حصرها فيما يلي:

**1- الترجيح بصحة وصراحة الحديث**

رأى الإمام –رحمه الله– أن حديث عبد الله بن عمرو صحيح وصريح في امتداد الوقت إلى مغيب الشفق، ورأى أن أحاديث التعجيل كحديث رافع بن خديج وحديث إمامة جبريل تحتمل التوجيه والتأويل.[52]

**2- الترجيح بتعدد الطرق وكثرة الروايات**

قرَّر الإمام أن أحاديث امتداد وقت المغرب لم ترد من طريق واحد، بل جاءت من طرق متعددة وبألفاظ متقاربة، كحديث بريدة، وعبد الله بن عمرو، وأبي موسى الأشعري،[53] والعدد إذا كثر قرب من التواتر فالتحق بتقديم المتواتر على الآحاد.[54]

**3- الترجيح بجواز الوجهين**

وذلك بنفي النسخ وإثبات تعدد القصة، فحمل الأحاديث على وقائع متعددة، وإعمال كل من حديث إمامة جبريل الذي يُفهم منه حصر الوقت، وحديث عبد الله بن عمرو الذي يدل على امتداد الوقت إلى مغيب الشفق، فجعل حديث إمامة جبريل دليلاً على وقت الفضيلة والاختيار، وجعل حديث عبد الله بن عمرو دليلاً على وقت الجواز والتوسعة.[55]

---

[51]- ينظر: المرجع نفسه، 48/7.

[52]- ينظر: ذخيرة العقبى، 677/6 ، 47/7،48

[53]- ينظر: المرجع نفسه، 47/7.

[54]- البحر المحيط في أصول الفقه، 8/ 154.

[55]- ينظر: ذخيرة العقبى، 47/7.

**4- ترجيح القول على الفعل**

رجَّح حديث عبد الله بن عمرو وهو من قوله صلى الله عليه وسلم: "ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق" على حديث إمامة جبريل وهو من فعله عليه السلام أنه صلى المغرب في اليومين في وقت واحد.[56]

**5- ترجيح المنطوق على المفهوم**

قدَّم حديث عبد الله بن عمرو الدَّالّ على توسيع الوقت إلى مغيب الشفق بطريق المنطوق على

الأحاديث الأخرى الدَّالة على حصر الوقت وتضييقه بطريق المفهوم.

**6- الترجيح لما في الصحيحين على غيرهما**

أشار -رحمه الله- بنقله كلام ابن رشد الحفيد والنووي مُقرراً له أن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه مسلم في صحيحه، فيقدم على حديث إمامة جبريل الذي لم يخرجه الشيخان.[57]

**7- الترجيح لما كان جواباً ونصاً في المسألة على غيره**

قرَّر كلام النووي أن حديث بريدة كان جواباً لسؤال السائل عن أوقات الصلاة، وهذا يجعله أوضح في بيان الأوقات وأقرب إلى التعليم العملي، بخلاف حديث جبريل الذي كان لبيان ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم إلا لعذر.[58]

**8- الترجيح بدلالة الاقتران**

صوَّب الإمام الإثيوبي كلام النووي في أن المقصود من حديث إمامة جبريل بيان وقت الاختيار لا وقت الجواز، وأن هذا المعنى جارٍ في بقية الصلوات كذلك؛ فلكل صلاة وقت فضيلة ووقت جواز، ثم ألحق صلاة المغرب بنظائرها من الصلوات التي جعل الشرع لها وقتان، بجامع عموم قوله -صلى الله عليه وسلم- في حديث جبريل: **«مَا بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ وَقْتٌ»**[59].

---

[56]- ينظر: المرجع نفسه، 42/7.

[57]- ينظر: ذخيرة العقبى، 43/7،47.

[58]- ينظر: المرجع نفسه، 19/7.

[59]- ينظر: المرجع نفسه، 47/7،48.

**9- الترجيح بجواز التأخير وعدم النهي عن ضده.**

فرّق الإمام الإثيوبي بين استحباب تعجيل صلاة المغرب وبين تضييق وقتها، ورأى أن استحباب التعجيل لا يلزم منه قصر الوقت على أوله[60].

**الخاتمة:**

بعد استقراء منهج الإمام الإثيوبي -رحمه الله- في مسألة وقت المغرب من خلال كتابه: "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى"، وتحليل مسالك الترجيح التي اعتمدها، خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات:

**أولاً: النتائج:**

1- خلص البحث إلى أن الإمام الإثيوبي رجَّح القول بامتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق، مستندًا إلى الأحاديث الصحيحة والصريحة الواردة في ذلك، وفي مقدمتها حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

2- أن الإمام الإثيوبي تعامل مع الأحاديث المتعارضة في الظاهر في مسألة وقت المغرب بمنهج الجمع والإعمال، فحمل أحاديث التعجيل على وقت الفضيلة، وأحاديث الامتداد على وقت الجواز.

3- أن من أهم القواعد الأصولية التي اعتمدها الإمام الإثيوبي في الترجيح: تقديم الصريح على المحتمل، والمنطوق على المفهوم، والقول على الفعل عند الاحتمال، والقياس على النظائر.

4- أنه اعتمد في ترجيحه بعض قواعد الترجيح الحديثية، من خلال اعتباره كثرة الطرق، وتعدد الروايات، وقوة الأسانيد.

**ثانياً: التوصيات**

1- نوصي بالإفادة من منهج الإمام الإثيوبي في الترجيح الفقهي والأصولي، لما يتميز به من الجمع بين الاستدلال الحديثي والنظر الفقهي والأصولي.

2- نوصي بجمع ترجيحات الإمام الإثيوبي الفقهية في مؤلف مستقل، وتصنيفها بحسب أبواب الفقه؛ تيسيرًا للباحثين وإبرازًا لإسهاماته العلمية.

---

[60]- ينظر: المرجع نفسه، 7/17-19.

**قائمة المصادر والمراجع**


- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

**أ- الكتب**

1- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرين، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، (1425هـ)

2- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بدون طبعة.

3- الإشارة في أصول الفقه، أبو الوليد الباجي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1424هـ/2003م).

4- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ابن المنذر، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد، دار طيبة، الرياض – السعودية، ط1، (1405هـ/1985م).

5- الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة، (1990م).

6- البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، دار الكتبي، القاهرة، ط1، (1994م).

7- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، دار الحديث، القاهرة، ط1، (2004م).

8- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (1986م).

9- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، الماوردي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1419هـ/1999م).

10- ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد علي آدم الإثيوبي، دار المعراج الدولية للنشر (جـ1-5)، ودار آل بروم للنشر والتوزيع (جـ6-40)، مكة المكرمة، ط1، (1416-1424هـ).

11- سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، دار الرسالة العالمية، ط1، (1439هـ).

12- شرح مختصر المنتهى، عضد الدين الإيجي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1424هـ/2004م).

13- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، (1422هـ).

14- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، بدون طبعة، (1374هـ/1955م).

15- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، ط1، (1380-1390هـ).

16- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، (1414هـ).

17- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1418هـ/1997م).

18- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، (1401هـ/1981م).

19- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، (1399هـ/1979م).

20- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، (1420هـ/1999م).

21- نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين الهندي، تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف وسعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط1، (1416هـ/1996م).

22- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل – المصادر – الحكم الشرعي)، محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، (1427هـ/2006م)

**ب- البحوث والمقالات في الدوريات والمواقع العلمية**

1- إضاءات من حياة الشيخ المحدث محمد بن آدم الإثيوبي من خلال صحبته ثلاثين عامًا، سالم بن صالح العماري، مركز سلف للبحوث والدراسات، (1442هـ/2021م).

2- ترجمة الشيخ محمد بن آدم الإثيوبي، أعلام السلفية (29)، مركز سلف للبحوث والدراسات.

**ج- مصادر ومراجع الإنترنت**

1- ترجمته التي كتبها بنفسه، الموقع الرسمي للشيخ محمد علي آدم الإثيوبي، https://aletioupi.com/.

2- فهرس مؤلفات الشيخ محمد بن علي آدم الإثيوبي، المكتبة الشاملة، https://shamela.ws/author/445.